فالتناسب اى التناسب والتوافق بين بين المتعاطفين حاصل على كلا
التقديرين ولا مرجح فاستوى الوجهان وقال فى البسيط ان ابا على رجح
الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى ان اعتبار الاسم الذى فى ضمنه
فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا المرجح
سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولى والاظهر ترجيح النصب
لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب
خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا
بخلاف ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته
فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فيرفع عمرو فى هذا هو المختار ذكره لك سيبويه
لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسما الجمود ولذلك صغر واعتقد الكوفيون
اسميته فكانه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار
وظاهر تمثيله اى المصنف بما ذكر انه لا يشترط فى الجملة المعطوفة وجود رابط
يربطها بالمعطوف عليها وهو اى عدم الاشتراط ما جزم به المصنف فى كتابه
الجامع حيث قال فيه ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا فى ذلك لسيبويه
والفارسى وجماعة كثيرة من المتقدمين قال سيبويه رد ذلك قولك عمرو
لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته
وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بانك ان حملت على الاخر نصبت وليس
فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور
ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القرا
على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم
والشجر يسجدان وليس فيهما ضمير يعود على النجم والشجر لكن المصنف خالف
فى اوضحه ما جزم به فى جامعه فجزم يعنى فى اوضحه باشتراط ذلك اى الرابط بين
المعطوفين ومنع النصب فى نحو المثال المذكور بناء على العطف على الجملة الصغرى

لعدم

لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافى قال المصنف وهو المختار لكن المعطوف
على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود والرفع عندهما واجب وان ورد النصب
فهو على حذفه فى زيدا ضربته ابتدا ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية
وذلك جائز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص وقوله ابتدا يعنى فتكون الواو
ليست عاطفة على جملة لها محل من الاعراب بل جملة لا محل لها وليس منه
اى من باب الاشتغال قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر اى الكتب وفسرها
الرضى بالصحف وذلك لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله فلا يصح نصب كل
لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد من الزبر ولو صح
تسليط العامل على ما قبله لكان تقدير فعلوا كل شئ وهو باطل فهو غير المعنى
المراد هنا وعلى فرفع كل واجب على الابتدا وجملة فعلوه فى موضع رفع صفة
لكل او لشئ وفى الزبر خبر لكل والمعنى المراد هنا وكل شئ مفعول لهم ثابت فى
الكتب وكذلك اى ومثل وكل شئ فعلوه فى الزبر فى كونه ليس منه اى من
باب الاشتغال قولك ازيد ذهب به بالبنا اى بينا ذهب للمفعول وفاقا
لسيبويه وانما كان ليس منه لعدم صدق الباب عليه لما علمته من عدم
صحة العامل على ما قبله اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اهماله
النصب فيه وحيث كان كذلك فرفع زيد حينئذ واجب اما على الابتدا
او على اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه المصنف على هذا
فى الشرح فاعلم تتمة مصدر تمم قال فى القاموس تم يتم تما وتماما مثلثين
وتمامة ويكسر واتمه وتممه واستتمه وتم به وعليه جعله تاما وتمام الشى
وتمامته وتتمته ما يتم به انتهى الاشتغال كما يجرى فى النصب على ما تقرر
يجرى فى الرفع ووجهه بان يكون على الابتدا او على الفاعلية باضمار فعل
لا يكون الرفع بغير هذين السببين ولكن تاتى فيه الاقسام الخمسة وهى
وجوب الرفع على الابتدائية ووجوب الرفع على الفاعلية وترجيح الرفع بالابتدا

Copyright © King Saud University